بعد 3 تأجيلات الحكم في نقض إعدام شباب المنصورة الأربعاء القادم

الاثنين 15 مايو 2017 09:05 م

تنظر محكمة النقض الرئيسية برئاسة المستشار"مجدى أبو العلا،" الأربعاء القادم 17 مايو جلسة النطق بالحكم في القضية المعروفة إعلامياً بإسم "قتل الحارس"، والتي صدر في أغسطس ٢٠١٥ الحكم فيها بالإعدام على ثمانية من شباب المنصورة وبالمؤبد على 12 آخرين

وتضم القضية ٧٨١ لسنة ٢٠١٤ كلي جنوب المنصورة ، ٢٦ لسنة ٢٠١٤ جنايات أمن الدولة العليا ، ٢١ متهماً تم الحكم على ثمانية منهم بالإعدام ، هم :
- أحمد الوليد الشال ، طبيب امتياز
- عبدالرحمن عطية ، طالب بطب الأزهر
- خالد جاد عسكر ، طالب دراسات عليا في كلية العلوم
- باسم محسن الخريبي ، مهندس مكانيكا في هئية السكك الحديد
- ابراهيم العزب ، خريج كلية صيدلة
- أحمد محمود دبور ، مهندس تبريد وتكييف
- محمد علي العدوي ، طالب بكلية الآداب جامعة المنصورة
- محمود ممدوح وهبة ، طالب بكلية الهندسة جامعة المنصورة

يُذكر أن قوات الأمن بالدقهلية قد اعتقلت الشباب الـ 21 في أوائل شهر مارس 2014، حيث تم اقتيادهم جميعًا إلي مقر الأمن الوطنى بالقاهرة، تعرضوا هناك لجميع صنوف التعذيب "حسب شهادة عائلاتهم" لإجبارهم على الاعتراف بتهمٍ لم تقدم الأجهزة الأمنية أدلة تؤكد إدانة الشباب بها، ليظهر بعدها عدد منهم في مقاطع فيديو صورتها لهم وزارة الداخلية، بوجوه متورمة، وملابس ممزقة وجروح، ليدلوا باعترافات مغصوبة بارتكابهم جرائم عديدة كان أبرزها قتل رقيب الشرطة "عبدالله عبد الله متولي علي الحملي" ٤٢ سنة، وهو حارس منزل المستشار "حسين قنديل" قاض اليمين في قضية "الاتحادية" التي كان يحاكم فيها الدكتور محمد مرسي

وكان المتهم بإطلاق الرصاص على الحارس "أحمد الوليد" قد قدم لهيئة المحكمة تقارير تثبت أنه يعاني من نوبات فَقد التوازن بسبب عملية جراحية في رأسه يستحيل معها أن يقوم بإطلاق النار وهو على دراجة نارية، كما أن تقرير الطب الشرعي الصادر بحق "الضحية" أثبت أن إطلاق النار عليه تم من وضعٍ قائم يقف على قديمه، مما يُبطل الادعاء بأنه تم إطلاق النار من دراجة نارية كما ذُكر في أوراق القضية، وظهر في الفيديو ترسانة من الأسلحة والذخائر المنسوبة لهم، في حين أن الأحراز الرسمية للقضية والتي تم عرضها على هيئة المحكمة هي عبارة عن "ماسورة صرف صحي" و "بندقية قديمة"... وأنكر الشباب جميع التهم التي اعترفوا بها غصباً لاحقاً في أقوال النيابة

كما قد صرح سابقاً أحد محامي المتهمين أن هيئة المحكمة مارست معهم جميع أنواع الضغوط لإنهاء القضية دون النظر إلى الدفوع المعروضة من قبلهم، وأن هيئة الدفاع تمسكت بطلبها في تفريغ شريط كاميرات المراقبة الكامنة في موقع الحادثة والذي يُثبت بِمَا لا يدع مجالاً للشك عدم وجود أيٍّ من المتهمين داخل حرم وقوع الجريمة